

## :"دالبل" ل ءءوءوبأ ...ءءوءر المءلآء من مشروعاءنا الطموءة ةـيوءألل رـءآو ءالوءك أملل عـن صم قوـس لاءةـي طغءل نـي رءبل لاءـي فـ ةـي ءل ءل



### مشاريع

في بداية اللقاء، أوضح أءوءوءه أنه: "ندرس عددًا من المشاريع ءاليًا لءنفيذها في مملكة البحرين، من بينها إنشاء مصنع مأكولات معلبة في البحرين لءغطية منطقة الخليء"، مستءرءًا: "ءاليًا، المأكولات المعلبة تستورد من لبنان أو الأردن أو سوريا، وتوزع في الخليء، وهو ما ءعلنا نفكر في الموضوع، فلم لا تصنع في البحرين، فهي مركز الخليء، وستكون التكلفة أقل للمستهلك، والغرض البيع بكمية أكبر".

وعن ءءوى المشروع، قال: "ءءءنا أن سوق البحرين لا تستوعب هذا النوع من المصانع، ولكن قد تستوعب مصنعًا لءغطية الخليء، فهذا أحد المشاريع التي نعمل على ءراستها، وأءملنا 6 أشهر من الءراسة ءتى الآن، ومن المقرر أن تنتهي الءراسة في النصف الأول من العام ءاري".

### ءوءير ءوءوءة

وبءأ أءوءوءه يتءء عن مميّزات المشروع وعائءاتها على المستهلك والموزع: "كثير من المأكولات الشعبية كالءول والءازلاء والءمص والءبوب تنتءها شركات المعروفة مثل عشتورة اللبنانية وكاليفورنيا. علبة الفول التي تستورد وتباع بـ 300 فلس من الممكن أن تصنع في البحرين وتباع بـ 150 فلسًا"، مؤكءًا: "ءوءءها إذا لم تكن تماثل المستورد، فهي أفضل، والسعر المنءض بسبب ءوءير تكلفة الشحن، فشءن العلبة ضعف سعرها".

لافتًا إلى أن ثمة "اءءلاقًا عندما أشءن بالشاءنة عبر ءءسر إلى السعودية، عن الشحن بالطائرة المتبع ءاليًا".

ويتابع: "أسعار الشحن سءقل في ءوءء 30 % بالمتوسط في ءول الخليء للمنتء الواحد".

### مستءضرات طبية

ومن ءانب آءر، ءكر أنه "ندرس إنشاء مصنع لإعءاء مستءضرات طبية من الأعشاب الطبيعية مركزه البحرين، وقد قطعنا شوطًا كبيرًا في ءراسته بءيء نبعء المنتء قدر الإمكان عن المواد الكيماوية التي تستعمل في الأدوية العاءية، وهذا المشروع نءرسه ءاليًا وسنبءأ في ءنفيءه بداية العام ءاري".

ويشير إلى أن "إدارة دراسة المشروع يتكفل بها المركز لخبرته في هذا المجال وفي البيانات المالية، أما البيانات الفنية فتتم بالاستعانة بكوادر متخصصة من أصحاب الاختصاص منهم صيادلة وأطباء".

وينبه إلى أن "الدراسة من المفترض أن تنتهي في شهر أبريل أو مايو المقبلين، وتشمل إمكانية زراعة الأعشاب في البحرين حتى لا نضطر إلى استيراد الأعشاب من الخارج، ودراسة أنواع التربة التي نستوردها".

ويستدرك: "رأس المال المشروع المبدئي يتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون دينار، ولا نستطيع تحديد الإيرادات حالياً، وبمجرد اكتمال الدراسة سنعرضها على مستثمرين، وعلى أساسها سيتم العمل في المشروع".

#### الترويج

ويضيف أبو جودة: "نفكر مبدئياً في أن نغطي أسواق المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان بالإضافة إلى مملكة البحرين من خلال خطة على مراحل متعددة، الأولى التسويق في البحرين، والثانية في الخليج، والثالثة على المستوى العالمي، ونفكر أن نخصص للمنتجات علامة تجارية، ولا نستطيع الترويج لها عالمياً إلا بعد تجربتها محلياً".

#### خارج البحرين

وفي سياق ذي صلة، بين أبو جودة: "نعمل على إنشاء عدد من المشاريع خارج مملكة البحرين تتعلق بإدارة تدوير المخلفات في بعض الدول في أوروبا (البرتغال) وأفريقيا (السنغال وغينيا بيساو) ودول عربية افريقية (مصر)"، موضحاً: "قدمنا عروضاً لتقديم دراسات مازالت قيد الدراسة بشأن إدارة تدوير المخلفات في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة لإمارة أبوظبي وشركة أرامكو السعودية وإحدى دول المعسكر الروسي السابق روسيا".

ويبين أن "المشروع يتضمن إقامة مركز للهندسة البيئية والتنمية القائمة على تقنية (لا نفايات) من دون الحاجة إلى الطمر أو الحرق أو أية طريقة من شأنها أن تلوث البيئة. ويتم ذلك باعتماد النظام المغلق بالكامل حيث يتم الفرز الفعال للمخلفات لمعالجة كل جزء فيها بحسب الحاجة لإنتاج مواد يعاد تدويرها أو تصنيعها، وإنتاج مواد تصنع منها مواد أخرى تستعمل للبناء أو للصناعة وكذلك إنتاج أسمدة عضوية معقمة للزراعة وإنتاج طاقة (غاز وكهرباء)".

ويلفت إلى أن "مشروع إدارة التدوير يركز على إعادة تدوير كل شيء مثل مياه المجاري وأوراق الأشجار وينتج من المعالجة طاقة كهربائية"، مضيفاً: "خلال عملية إعادة التدوير ينتج غاز يستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية ومن الدراسة المعمولة اتضح أنه من الممكن تغطية السنغال كهربائياً بالكامل من وراء النفايات الموجودة بها وهي من أهم النقاط للدول التي تواجه مشاكل في إنتاج الطاقة الكهربائية".

ويتابع: "كل الدول الداخلة في المشروع التي قدمنا دراساتها أجرينا فيها استبيانات وأرسلناها إلى الدول، ولكن الذي يختلف بين دولة وأخرى هو كمية النفايات بها وعدد المصانع التي تحتاجها". موضحاً: "البحرين تستحمل مصنعاً واحداً، ولكن بلدًا كمصر تحتاج 10 إلى 12 مصنعاً، والشيء نفسه ينطبق على السنغال".

وعن آلية عمل المشروع وفكرته يذكر أبو جودة أنه "مشروع صديق للبيئة، ويعمل بفكرة الأفران المغلقة، فتدخل سيارة النفايات وتخرج معقمة".

ويضيف: "يهدف المشروع إلى الحد من إهدار الأراضي التي تستعمل كمكبات أو كمشاريع للطمر الصحي التي ستصبح حتمًا غير صالحة لأي استعمال إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه". ويتابع: "كما يسهم المشروع في خلق فرص عمل جديدة لمستويات عديدة من الكفاءات العلمية والفنية والإدارية والعمالة العادية، إضافةً إلى إسهامه في نشر الوعي البيئي، وفي الاستغناء عن عملية رمي النفايات عشوائياً في المقالب وما تشكله هذه الطريقة من تلوث للهواء، والتربة، والمياه الجوفية بالإضافة إلى تأثيرها على الصحة العامة والمحيط".

ويردف: "تؤمن هذه التقنية وفراً مالياً على خزينة الدولة لا يقل عن 30 %، ويمكن مع الوقت والتطوير الفني والإداري والتعاون مع المجتمع الأهلي أن يصل إلى 50 %. إن تحويل النفايات إلى أسمدة عضوية خالية من المواد الكيميائية يتناسب مع أنواع التربة المختلفة في البلد، ويؤمن للمزارع إنتاجاً زراعياً صحياً (خالياً من الكيميائيات) يلائم المواصفات العالمية، مما يعني حصول المواطنين المحليين على منتجات زراعية صحية مؤهلة بدورها للتصدير إلى الجوار والخارج. فتعود بالتالي هذه التقنيات بالفائدة على المزارع والمواطن والدولة على حد سواء".

"يتم إعادة تدوير كل شيء، من الألف إلى الياء، ومن دون أي تلوث للماء وللغذاء وللتراب من خلال نظام مغلق بالكامل". موضحاً: "أنواع النفايات التي يمكن معالجتها هي: النفايات المنزلية، مياه الصرف الصحي، النفايات الزراعية، النفايات الورقية والخشبية، النفايات السامة والكيميائية، نفايات المستشفيات، نفايات مواد البناء، الشحوم والزيوت الصناعية، النفايات المعدنية، نفايات الأقمشة والجلود، نفايات المسالخ والحيوانات، النفايات البلاستيكية".

إدارة

ويؤكد: "كل مشاريع إدارة تدوير المخلفات التي تعمل عليها حالياً وصلت إلى مراحلها النهائية، واستطعنا توفير مصادر تمويل لها بالكامل باستثناء أفريقيا بسبب عدم رغبة الناس بالاستثمار فيها".

"يحتاج مشروع إدارة تدوير المخلفات لإدارته لفترة تتراوح بين سنة ونصف إلى ثلاث سنوات، خصوصاً أن مرحلة تأسيس المشروع تحتاج إلى سنتين".

ويردف: "أما بالنسبة لإدارة مصنعي المأكولات المعلبة والمستحضرات الطبية، فبحد أقصى نحتاج إلى سنة، أما إذا رغب المستثمرون في أن نتابع إدارة الشركات أو أن نكون مستشارين فيها، فسنستمر معهم مثل ما هو حاصل في بعض المشاريع التي عملنا دراسة لها".

تأسيس

ويختتم بأبجوده حديثه إلى "البلاد" بالقول: "في مركز البحرين الإداري نخرج بأفكار مميزة، وليس لها منافسة، ونطبقها ونطورها، فعندما نكون فكرة معينة نجري عليها دراسة جدوى، وبناء على هذه الدراسة نعرضها على مجموعة مستثمرين، سواء من داخل البحرين أم من خارجها، في عملية جذب الاستثمار أو تجميع مستثمرين لتأسيس المشروع، ويتم تشكيل شركة لتنفيذ هذه الفكرة، ومن ثم تدريب الكوادر على تنفيذ المشروع، وبعد ذلك تسليمه، ويمكن أن ندير المشروع الذي أسسناه لفترة زمنية معينة ثم نسلّمه إلى أصحاب الشأن بعد تدريبهم على كيفية التنفيذ".